



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير حول استبيان أوضاع المنشآت
متناهية الصغر والصغيرة
والمتوسطة بدولة الإمارات
العربية المتحدة 2020

جدول المحتويات

3	موجز تنفيذي
5	مقدمة
6	الفصل 1: تحديات فتح حساب جديد والبيانات المالية المُدققة
10	الفصل 2: تحديات الضمانات، وارتفاع تكلفة الاقتراض، ورفض البنوك لطلبات الائتمان
12	الفصل 3: قيود التمويل ومشاكل أخرى خلال جائحة كوفيد-19
15	الفصل 4: تأثير الجائحة على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سنة 2020
18	الفصل 5: معالجة التحديات المتصورة
21	الفصل 6: الاستخدام المحدود لسجلات الائتمان وتأمين الصادرات
23	الفصل 7: توقعات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لسنة 2021 وما بعدها
26	الفصل 8: جانب العرض: استبيان البنوك
30	ملحق: عينة عن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لسنة 2020
	الأطر:
8	الإطار 1: تعزيز إمكانية حصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل خلال تفشي الجائحة
9	الإطار 2: الإطار الرقابي للتمويل الجماعي القائم على القروض



موجز تنفيذي

وقد أظهر الاستبيان أن ثلاثة أرباع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اعتبرت نفسها مقيّدة مالياً وأقل من الثلث أفاد بأنهم قاموا باستثمارات جديدة خلال السنة. غير أن نسبة ضئيلة فقط من الشركات (17%) سعت للحصول على تمويل مصرفي خلال هذه الفترة، وأفلح حوالي نصفهم في ذلك المسعى، ويعزى رفض طلبات الائتمان، بصورة رئيسية، إلى ضعف أداء الأعمال ولأن معظم هذه المنشآت تفتقر إلى تاريخ ائتماني لدى المؤسسات المقرضة. ومن المثير للاهتمام أنه ومن بين العوامل التي تفسّر لماذا أجمت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن السعي للحصول على تمويل مصرفي، أشار 19% من تلك المنشآت إلى أنها تتجنب الديون.

أظهر الاستبيان أيضاً أن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قد اتخذت خطوات هامة لجعل نفسها «قابلة للتعامل مع البنوك». وازداد بصورة ملحوظة استخدام الضمانات (عوضاً عن الشيكات والضمانات الشخصية التي دائماً ما تستخدم في سياق إقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، فقد أكد ثلاثة أرباع المشاركين في الاستبيان أنهم قد اقترضوا مقابل ضمانات، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بالنتائج التي توصل إليها الاستبيان السابق. كم أنها تؤكد أن الامتثال لمتطلبات «اعرف عميلك» لا يُنظر إليه باعتباره قيداً، من وجهة نظر 95% من المشاركين في الاستبيان، مما يشير إلى أن تركيز المؤسسات المالية المتعاضم على مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، لم يؤثر تأثيراً سلبياً على النشاط التجاري.

يعتبر وجود قطاع نشط للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة شرطاً أساسياً لضمان اقتصاد متنوع، وابتكاري ومرن. وبالرغم من الدور المحدود للمصرف المركزي في هذا الشأن، فقد كان بمقدوره تقديم مساهمة هامة من خلال إصدار إطار احترازي ملائم بشأن سلوك السوق للمؤسسات المالية المرخصة، دعماً لهذا القطاع الواعد. كما يمكنه أن يتعاون مع كيانات حكومية أخرى بشأن أية تدابير يكون من شأنها أن تدعم تطوير هذا القطاع.

ولكي يتمكن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من اتخاذ قرارات مدروسة، فإن من الأهمية بمكان أن تتوفر له معلومات منتظمة ودقيقة حول ظروف عمل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإمكانية حصولها على التمويل. ومن ثم يقوم المصرف المركزي بإجراء استبيانات سنوية حول أوضاع هذه المنشآت، والذي بين أيدينا الآن هو الاستبيان الثاني، الذي يلخص الإجابات التي تم تلقيها من قبل 632 منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، و7 بنوك تنشط في تمويل هذه المنشآت.

يعتبر استبيان هذه السنة استثنائياً. فقد تم استكمالها في مطلع سنة 2021، عندما كان الاقتصاد لا يزال يشعر بقوة بتبعات جائحة كوفيد-19، التي ضربت بشكل خاص قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقوة كبيرة. وعلى هذه الخلفية، كشفت إجابات الاستبيان عن قطاع مضطرب الأوضاع، لكنه يتمتع بقدرة كبيرة على الصمود، وأمل لا يتزعزع في عودة الانتعاش الاقتصادي.

وقد كانت المبادرة الهامة الأخرى الداعمة لقطاع الأعمال الصغيرة هي إصدار المصرف المركزي لـ «المشاريع والمنشآت الصغيرة إلى متوسطة الحجم - نظام سلوك السوق» في شهر أبريل 2021.

ويهدف هذا النظام إلى تعزيز أفضل الممارسات في أوساط المؤسسات المالية المرخصة عند تعاملها مع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويعزز هذا النظام الأجندة التنظيمية للمصرف المركزي بوضع معايير لسلوك السوق للمؤسسات المالية المرخصة، وتقوية الحوكمة والإشراف على تصميم وترويج وبيع المنتجات والخدمات المالية، وتشجيع وتعزيز ممارسات التمويل المسؤولة، والإفصاح الملائم عن المخاطر. وإضافة لذلك، يمكن النظام الأعمال الصغيرة من الحصول على المعلومات الصحيحة في الوقت الملائم لاتخاذ قرارات مدروسة، ويطبق آليات واضحة لمعالجة شكاويهم، ويلزم بتطبيق آلية لاستشارات الدين. وعلاوة على ذلك، يلزم النظام المؤسسات المالية المرخصة باستكمال عملية فتح حساب مصرفي لمنشأة صغيرة أو متوسطة خلال ثلاثة أيام عمل، على أن تكون المؤسسة المالية المرخصة قد قامت بإجراءات العناية الواجبة الملائمة بما في ذلك تلك المطلوبة للامتنال لمتطلبات مكافحة الجرائم المالية، والأخرى التي تؤكد أن الشركة مقدمة طلب الاقتراض تشكل مخاطرة منخفضة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يلزم النظام المؤسسات المالية المرخصة بإنشاء وظيفة مستقلة وفعالة لإدارة الشكاوى، للتحقق من توحده العدالة، والشفافية، والحياد في حل الشكاوى.

في نهاية سنة 2020، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتطبيق إطار رقابي جديد للتمويل الجماعي القائم على القروض. وسيؤدي ذلك إلى تنويع مصادر التمويل المتاحة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دون التفريط في الحماية الرقابية الكافية للمقرضين والمقترضين معاً.

ويتوقع المصرف المركزي أن يساهم برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، بجانب نظام سلوك السوق الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد مؤخراً، والإطار التنظيمي الجديد للتمويل الجماعي القائم على القروض، في تسهيل حصول قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدولة الإمارات على التمويل، كما سيدعم تعافى القطاع مع التضائل التدريجي لتأثير الجائحة، وعودة النمو الاقتصادي المعافى من جديد في عام 2021 وما بعده.

كما تبين من خلال الاستبيان أن هنالك علاقة إيجابية بين إمكانية الحصول على التمويل والحسابات المالية المدققة. فقد أشار 65% من المنشآت متوسطة الحجم، و50% من المنشآت الصغيرة إلى التأثير الإيجابي للبيانات المالية المدققة على إمكانية الحصول على الائتمان، مما يبعث برسالة واضحة بأن الشفافية المالية واستخدام المدققين الخارجيين يساهمان في زيادة قابلية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتعامل مع البنوك. أما العامل الآخر الذي يؤثر تأثيراً إيجابياً على قابلية هذه المنشآت على التعامل مع البنوك فهو الاستخدام العام لسجل «الاتحاد للمعلومات الائتمانية» وتصنيفاته، والمتاح لثلاثة أرباع الشركات متوسطة الحجم، وثلثي الشركات الصغيرة.

وكشف الاستبيان أن أسعار الفائدة المفروضة على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا تزال مرتفعة، وغالباً ما تكون ثنائية الرقم، مما يبدو انعكاساً للمخاطر التجارية المرتبطة بانكشاف البنوك على هذا القطاع. ويرحب المصرف المركزي بالاستخدام الأكثر توسعاً للأدوات لتخفيض مخاطر الائتمان، والتي من شأنها أن تجعل الإقراض أقل تكلفة، بما في ذلك تسجيل الضمانات في «سجل الإمارات للضمانات المنقولة»، وتأمين الصادرات. كما أنه من المهم أيضاً الاستمرار في رفع مستويات الوعي بهذه الأدوات في أوساط المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وقد جاء استبيان أجري للبنوك كمكلاً لاستبيان أوضاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، متسقاً إلى حد كبير مع نتائج هذا الأخير. ومن المهم التنويه بأن المصرف المركزي قد نجح في تخفيف تداعيات الجائحة من خلال برنامج «خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة - TESS» التي استفادت منها المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منها بطرق عدة. كما عمد المصرف المركزي إلى تقديم تطبيق جوانب معينة من المعايير التنظيمية لبازل 3 - بجعلها أقل كثافة رأس مال بالنسبة للبنوك كي يتمكن من تمويل مؤسسات الأعمال الصغيرة. كما أنها مؤهلة لبرنامج تأجيلات سداد أقساط القروض خلال فترة الجائحة، الممول بالتسهيلات التمويلية ذات التكلفة الصغرى التي وفّرها المصرف المركزي، والتي تم تمديدتها حتى منتصف سنة 2021 لدعم منح قروض جديدة لمنشآت هذا القطاع. ويرجح أن يكون برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (TESS) والتدابير الرقابية التخفيفية الأخرى من العوامل المساهمة في الزيادة السنوية في حجم إقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لوحظت في نهاية الربع الثاني من عام 2021.



مقدمة

تظهر الأبحاث أن استعمال الاستبيان لعينات محددة هو أكثر فعالية، من حيث التكلفة، من استخدام كامل عدد المنشآت المدرجة تحت الفئة قيد الدراسة. لذلك، شمل استبيان أوضاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحالي 632 منشأة، موفراً بيانات قد لا تكون متاحة فيه مكان آخر. وقد عبّر مالكو هذه المنشآت عن آرائهم بشأن قيود التمويل وما يواجهون من تحديات أخرى، وكيفية تعاملهم معها.

ومع ذلك، فإن لأبحاث الاستبيان جوانب قصور أيضاً، بما فيه ذلك صعوبة تمثيل كامل مجموعة المنشآت قيد الدراسة، بصورة صحيحة، واختلاف المجيبين على أسئلة الاستبيان في تفسير الأسئلة، و«الاختيار الخاطيء» إذ قد تكون المنشآت التي لم تشارك في الاستبيان هي نفسها المنشآت التي لها أهمية خاصة في معالجة المشكلات محل التركيز، مثل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تكافح من أجل النجاة من تبعات وتداعيات كوفيد-19.

يغطي الاستبيان الحالي مجموعة واسعة من البيانات حول الملفات التعريفية للمنشآت، والتي تم تضمينها في ملحق منفصل. ويبدأ التقرير بالتحديات التي تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الظروف العادية، تتبعها أجوبة لأسئلة مصممة خصيصاً لتبسيط الضوء على الكيفية التي تضررت بها هذه المنشآت من الجائحة، وبوجه خاص ماهية التحديات التي واجهتها، وكيف تصدت لتلك التحديات.

وفي جانب العرض، يلقي الاستبيان الضوء على نفس القضايا من وجهة نظر المقرضين، وهو مبنية على أجوبة من سبع (7) بنوك تشارك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تؤدي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في خلق الفرص، والتنويع الاقتصادي والتنافسية. وقد اتخذت سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة – الحكومات المحلية والاتحادية – تدابير هامة خلال السنوات الأخيرة، تهدف في مجملها إلى تحسين النظام البيئي العام للأعمال، وتزويد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتمويل وخدمات الدعم الأخرى التي تحتاجها.

وللمساعدة في اتخاذ قرارات مدروسة ومبنية على البيانات المتوفرة، تقوم المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم، بصورة منتظمة، بإجراء استبيانات واسعة النطاق حول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتصدر تقارير حول الموضوع. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، انضم اثنا عشر بنك تابعاً لنظام الاحتياطي الفيدرالي إلى ما يزيد عن 500 مؤسسة أعمال ليصدروا معاً «استبيان ائتمان المنشآت الصغيرة» السنوي. وبالمثل، يصدر البنك المركزي الأوروبي «استبيان حول إمكانية حصول المنشآت على التمويل في منطقة اليورو» مرتين سنوياً.

وبناءً على هذه المؤشرات المعيارية، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتكليف جهة مختصة بإجراء استبيان لعينة من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لأول مرة في سنة 2019، وقد كان ذلك الاستبيان أساساً لـ «تقرير حول استبيان أوضاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدولة الإمارات العربية المتحدة - 2019»¹. ويأتي إصدار 2020 الحالي باعتباره التقرير الثاني من نوعه.

1. متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2020-12/2019%20UAE%20SMEs%20Business%20Survey%20Report_0.pdf

الفصل 1:

تحديات فتح حساب جديد
والبيانات المالية المُدققة

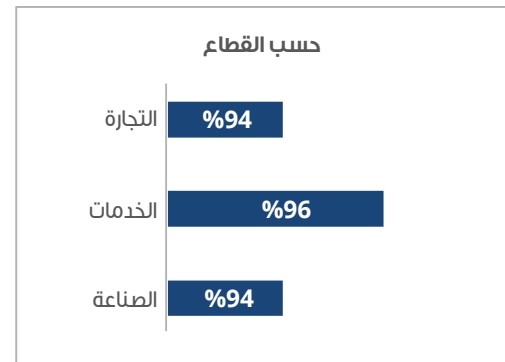
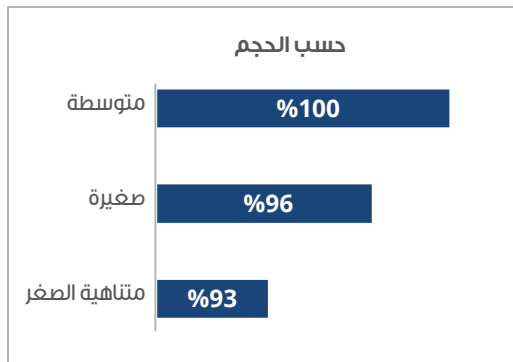
يُلاحظ على نطاق واسع وفي جميع أنحاء العالم أن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبدو مقيدة، بوجه خاص، عندما تتقدم بطلبات للحصول على تمويل مصرفي، ويُعزى ذلك إلى الاعتبارات التالية: (1) انخفاض مبالغ الإقراض المطلوبة التي تجعلها أقل أهمية للمقرضين، (2) التكلفة المرتفعة الناجمة عن معالجة طلبات الائتمان التي تتقدم بها، (3) ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد، وعدم وجود سجل ائتماني موثوق للشركات الناشئة. وإضافة لذلك، فقد تواجه مؤسسات الأعمال المنشأة حديثاً في دولة الإمارات العربية المتحدة بضع عقبات، مثل الافتقار لتصنيف ائتماني من «شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية»، والحاجة إلى بيانات مالية مُدققة تجعلها قابلة لأن تكون عميلاً مقبولاً للبنك². وغالباً ما تكون مثل هذه الشركات أول المتضررين من انكماش النشاط الاقتصادي. وقد أجري مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هذا الاستبيان للشركات خلال الفترة ديسمبر 2020 – فبراير 2021، في خضم جائحة كوفيد-19، رغم أن الربع الأول من سنة 2021 قد شهد بداية انتعاش في النشاط الاقتصادي.



أ. الشركات التي علم وعي بمتطلبات (اعرف عميلك)

تبيّن أنّ حوالي 91% من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المجيبة على أسئلة الاستبيان، علم علم بمتطلبات «اعرف عميلك» والتي عادةً تتضمن تقديم وثائق أساسية. كما أن 95% منهم وجدوا أنها «مقبولة» أو «سهلة التطبيق»، بينما وجدت الباقي «مرهقة».

النسبة المئوية للمجيبين على أسئلة الاستبيان الذين وجدوا متطلبات (اعرف عميلك) «مقبولة» أو «سهلة التطبيق»



2. تم إجراء استبيان الشركات قبل إصدار «المشاريع والمنشآت الصغيرة إلى متوسطة الحجم - نظام سلوك السوق» في شهر أبريل 2021، الذي وجه المؤسسات المقرضة بضمان استكمال إجراءات فتح الحساب المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال ثلاثة أيام عمل، بشرط بذل العناية الواجبة المتعلقة بالجريمة المالية.

ب. سهولة إجراءات فتح حساب مصرفي

بالإضافة إلى الوعي بمتطلبات (اعرف عميلك) وسهولة استيفائها، فإن 15% فقط من المجيبين وجدوا أنه من الصعب الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى للرصيد لفتح حساب مصرفي تجاري، والذي تحدّد بـ 3,000 درهم حالياً. ونتيجة لذلك، فإن لدى 97% من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المشاركة في الاستبيان حساب مصرفي، يتيح لهم إجراء معاملات تتعلق بالأعمال.

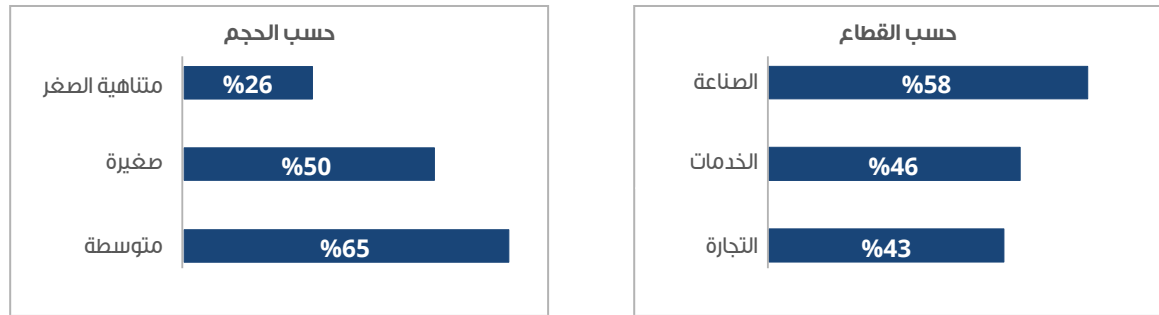
ج. تطلّب البيانات المالية المدققة تحدياً يواجه هذه المنشآت

لا يكفي أن يكون لديك حساباً مصرفياً وبيانات مالية أساسية، إذ يطلب المقرضون بيانات مالية مدققة من المنشآت المقترضة، تؤكد مصداقية ودقة المستندات المقدمة.

وعلى الرغم من فوائدها، فإن نسبة 40% من عينة الاستبيان ليس لديها حسابات مدققة. وخاصة المنشآت متناهية الصغر والشركات العاملة في قطاع التجارة.

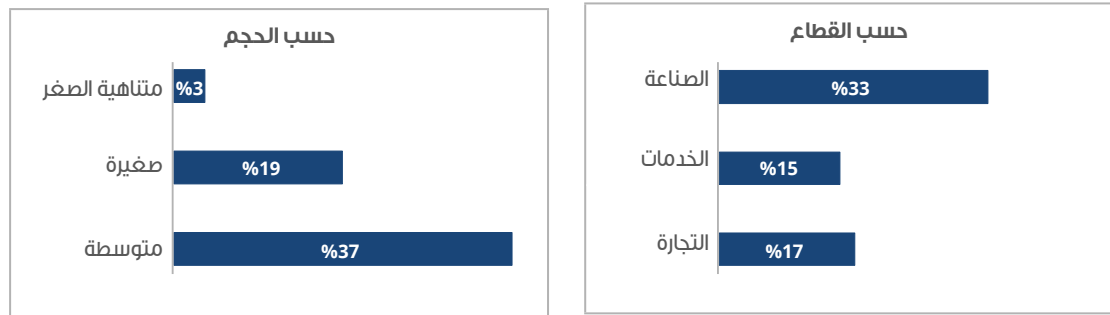
وبالنظر إلى الشركات التي ليس لديها بيانات مالية مدققة، فإن 77.2% من هذه الفئة اعتبروا أنفسهم في ضائقة مالية في سنة 2020 (مقارنة بـ 72.1% للشركات التي لديها حسابات مدققة). وأفاد 46% من المجموعة الأخيرة أن الحسابات المدققة قد أدت إلى تحسين إمكانية الحصول على الائتمان بالنسبة لهم.

النسبة المئوية للشركات التي أبلغت عن تأثير إيجابي للبيانات المالية المدققة على الائتمان المصرفي



أفاد عدد محدود من الشركات بأن البيانات المالية المدققة أتاحت لهم إمكانية الاستفادة من تكلفة اقتراض منخفضة، خاصة بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر.

النسبة المئوية للشركات التي أبلغت عن تأثير إيجابي للبيانات المالية المدققة على تكلفة الاقتراض



الإطار 1: تعزيز إمكانية حصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل خلال تفشي الجائحة

إدراكاً منها للدور الحيوي الذي تؤديه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد والتنافسية، عمدت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق عدة مبادرات لتحسين النظام البيئي الكلي لهذا القطاع. ففي شهر مارس 2020، أعلن المصرف المركزي عن «خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة» لدعم قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تأجيل سداد أقساط القروض والحصول على تسهيلات ائتمان جديدة. وفي الشهر الذي تلاه، تم تمديد الخطة لتزويد البنوك بسيولة إضافية وتشجيعها على دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال:

- تقديم إعانة مؤقتة لشركات القطاع الخاص المتأثرة، خاصة تأجيل سداد أقساط القروض للمنشآت متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة، حتى نهاية 2021؛
- تخفيض وزن المخاطر المطبق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصنفة ليصبح 75% و 85% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المصنفة؛ وتوسيع تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليشمل شريحة أكبر حجماً، يؤهلها بأن تكون من ضمن فئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأغراض متطلبات رأس المال التي تفرضها البنوك؛
- نظام لتحسين الوقت المستغرق في فتح الحسابات المصرفية والائتمان من هذه العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في شهر أبريل 2021، عمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى إدخال مزيد من التعديلات على الخطة لتمديد تسهيلات التكلفة الصغيرة المغطاة بضمان للمؤسسات المالية المؤهلة، وبرنامج «خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة» للتعافى، حتى 30 يونيو 2022، بما قيمته 50 مليار درهم. فاستفاد ما يقدر بـ 10,000 منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة من البرنامج مع نهاية سنة 2020.

وقد ساعدت الخطة المذكورة في الحفاظ على تدفق الائتمان للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي تعافى في شهر يونيو 2021، ليبلغ 94.6 مليار درهم (أي بارتفاع نسبته 2.3% عن مستواه في نفس الفترة في السنة السابقة). في شهر أبريل 2021، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي «المشاريع والمنشآت الصغيرة إلى متوسطة الحجم – نظام سلوك السوق» الذي سهل عملية فتح الحسابات المصرفية وحسن إمكانية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

ومن جهة أخرى، أطلقت وزارة المالية حلولاً رقمية متطورة لخلق بيئة صديقة للأعمال ومشجعة لأصحاب الأعمال ورواد الأعمال. كما تقدم الوزارة رعاية تغطي كافة مراحل التنمية والتطوير للأعمال المزدهرة والمشاريع الواعدة. ويمكن لصغار رواد الأعمال الانضمام إلى «سجل الموردين الاتحادي» للمشاركة في العطاءات والمناقصات التي تطرحها الكيانات التابعة للحكومة الاتحادية.

نفذ «بنك الإمارات للتنمية» بنجاح مشروع سجل الضمانات المنقولة» وقام بإنشاء «برنامج ضمان الائتمان» الذي أتاح لمؤسسات الأعمال الصغيرة إمكانية الحصول على التمويل بتكلفة معقولة. ولزيادة خيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قام «بنك الإمارات للتنمية» بتوقيع اتفاقية في شهر يونيو 2021 مع إحدى المنصات النظيرية (P2P).

الإطار 2: الإطار الرقابي للتمويل الجماعي القائم على القروض

يُعتبر التمويل الجماعي شكلاً بديلاً من أشكال التمويل (بالنظر إلى القروض المصرفية أو غير ذلك من أشكال التمويل التقليدية)، والذي يقوم على جمع الأموال من الأفراد لتمويل مشاريع أو أعمال تجارية محددة. وتُوفر منصات التمويل الجماعي القائم على القروض وسيلة للأفراد والشركات (لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة) للحصول على التمويل، مما يُحسن أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويسدّ بعض الثغرات في التمويل.

قام المصرف المركزي في نهاية عام 2020 بوضع نظام التمويل الجماعي القائم على القروض، وذلك لتوفير فرص تمويل إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كجزء من استراتيجية أكثر شمولية للمصرف المركزي لدعم اقتصاد الإمارات. وقد اشتمل النظام على إطار رقابي لأنشطة التمويل الجماعي، وهو ما يتطلب ترخيص أنشطة التمويل الجماعي القائم على القروض في دولة الإمارات، وينص على معايير لحماية النظام المالي ومصالح المستهلكين.

وهناك فئتان من التراخيص، وفقاً لحجم الإقراض؛ حيث تغطي رخصة الفئة الأولى قروضاً تراكمية قدرها 5 ملايين درهم أو أكثر في سنة ميلادية، وتغطي رخصة الفئة الثانية قروضاً تراكمية تقل عن 5 ملايين درهم سنوياً. وينص النظام أيضاً على المتطلبات الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة التي تمارس أنشطة تمويل جماعي تقوم على القروض.

يهدف نظام التمويل الجماعي القائم على القروض لدى المصرف المركزي إلى توفير فرص تمويل إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات، دون المساس بالضمانات الرقابية المناسبة للمشاركين في التمويل.

الفصل 2:

تحديات الضمانات، وارتفاع تكلفة الاقتراض، ورفض البنوك لطلبات الائتمان

فرضت إجراءات الإغلاق ومعايير الإقراض المصرفية المشددة تحديات جديدة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعاني خلال الجائحة، والتي تمكنت «خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة» من تخفيف آثارها. فقد أفاد أكثر من نصف الشركات التي شاركت في الاستبيان بأنها تواجه تحديات: نسبة 37% من المنشآت متناهية الصغر، ونسبة 65% من المنشآت الصغيرة، ونسبة 55% من المنشآت المتوسطة.

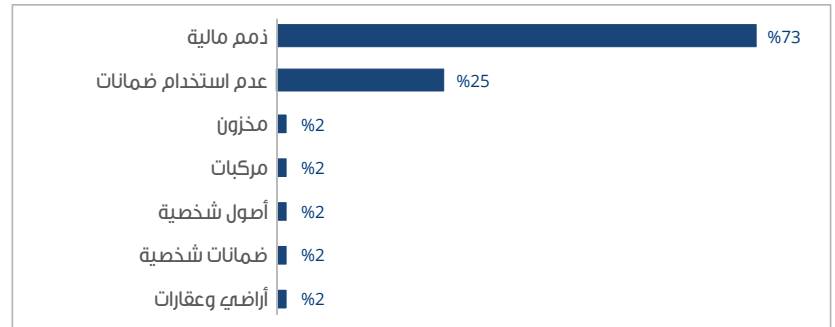


وقد تمثلت التحديات المالية الرئيسية في التالي:

أ. الافتقار للضمانات

في الاستبيان الذي أجري في سنة 2019، أوضحت نسبة 10% فقط من المنشآت المشاركة في الاستبيان بأنها تمكنت من تقديم ضمان. وفي سنة 2020، ارتفعت هذه النسبة إلى 75%، نتيجة لتحسن إدارة المخاطر وتشديد البنوك لمعايير الإقراض خلال الجائحة. وقد اتخذ ذلك، في الأغلب، شكل ذمم مالية، بينما لعبت أشكال الضمان الأخرى دوراً ثانوياً.

أنواع الضمانات التي استخدمتها المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المقترضة³

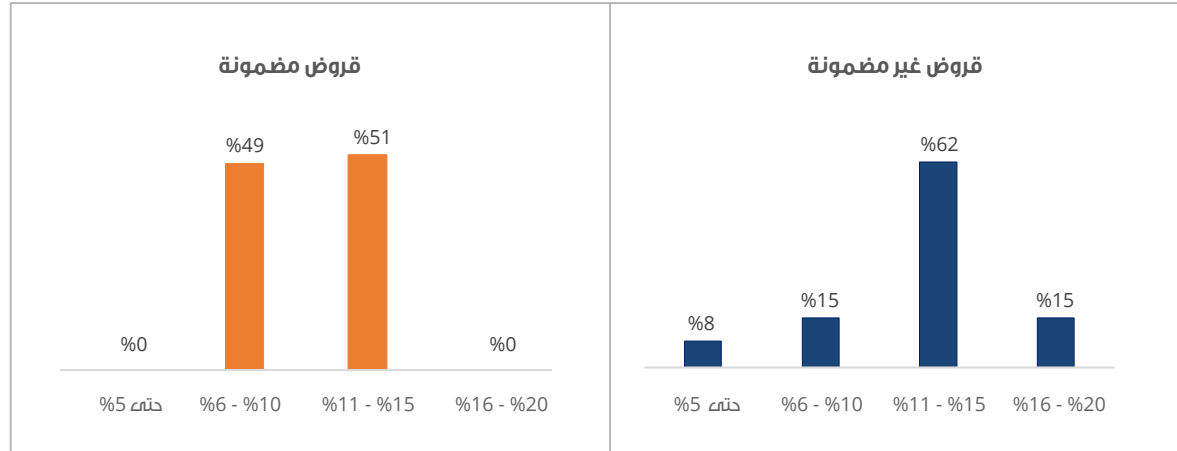


3. لم يتم اعتبار الشيكات كضمانات في هذا الاستبيان. يمكن للبنوك أيضاً قبول ضمانات شخصية من مواطنين علم القروض الممنوحة لمواطنين آخرين، لكنها لا تعتبر كضمانات في هذا الاستبيان.

ب. ارتفاع تكاليف الاقتراض

تصدّرت أسعار الفائدة المرتفعة قائمة التحديات التي واجهت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سنة 2020. فقد دفع أكثر من نصف المشاركين في الاستبيان أسعار فائدة ثنائية الرقم على القروض المضمونة من البنك. وارتفعت النسبة إلى 77% بالنسبة للقروض غير المضمونة.

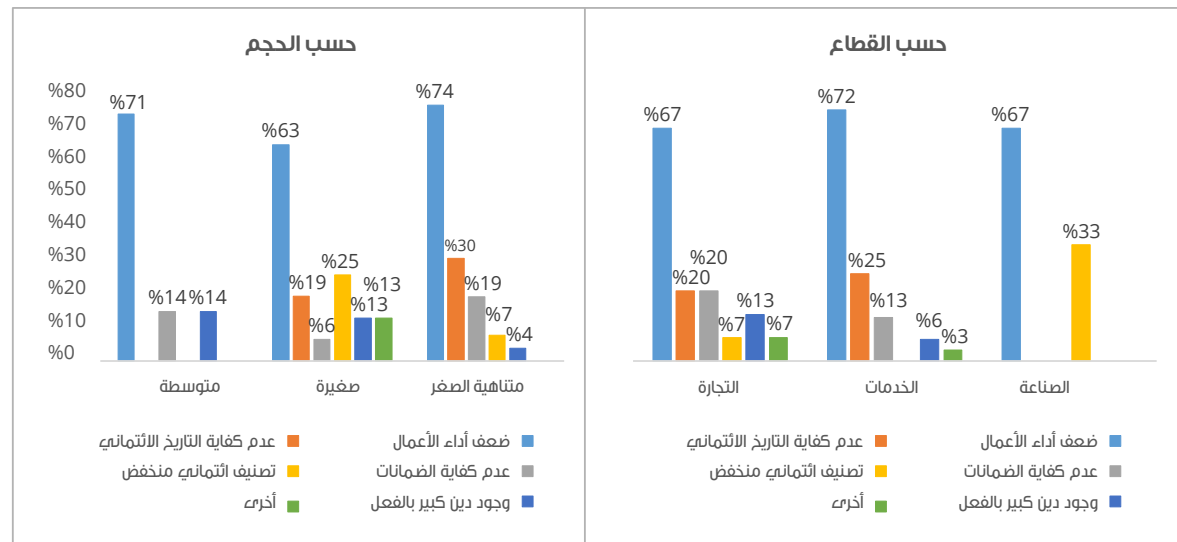
النسبة المئوية لاقتراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب سعر الفائدة



ج. ارتفاع نسبة رفض طلبات الائتمان المقدمة من منشآت الأعمال الصغيرة

من بين عينة الشركات المشاركة في الاستبيان، تقدّمت نسبة 17% فقط بطلبات الائتمان المصرفية في سنة 2020، وتم رفض أكثر من 53% من طلباتهم. ويلقى الاستبيان الضوء على الأسباب الرئيسة للرفض، والتي تمثلت في التالي: ضعف أداء الأعمال (أبلغ عنه 70%)، عدم كفاية التاريخ الائتماني (22%)، عدم كفاية الضمانات (14%) والتصنيف الائتماني المنخفض (14%).

أسباب رفض طلبات الائتمان

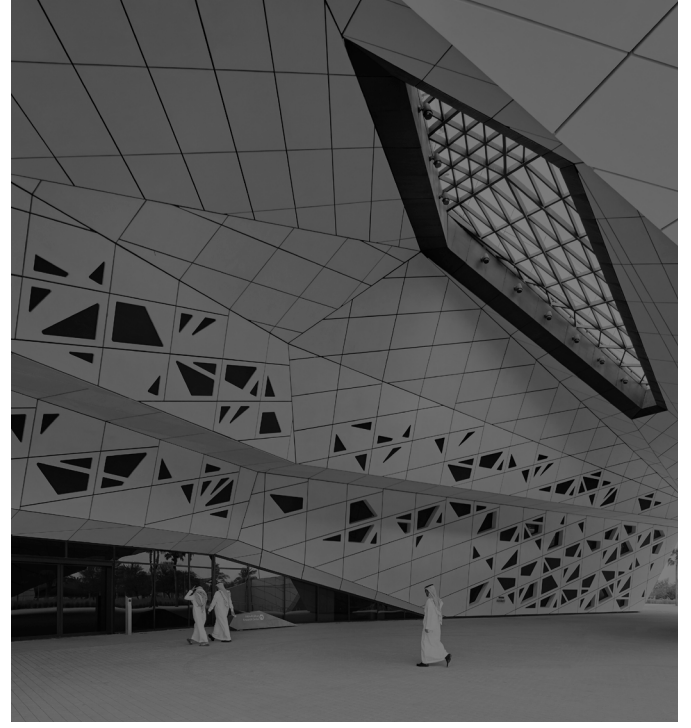


الفصل 3:

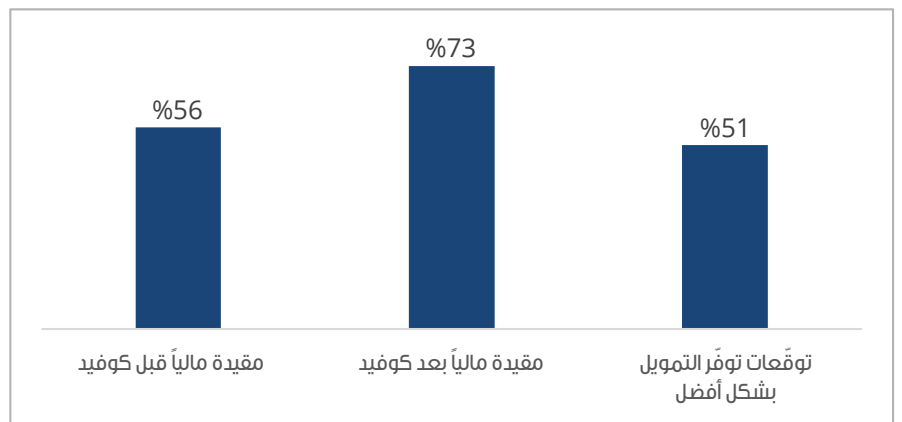
قيود التمويل ومشاكل أخرى خلال جائحة كوفيد-19

أ. ارتفاع عدد الشركات المقيدة مالياً خلال الجائحة

من خلال استبيان 2020، سُئلت الشركات ما إذا كانت تعتبر نفسها مقيدة مالياً، أي غير قادرة على الحصول على التمويل الذي تحتاجه، بتكلفة معقولة، قبل وبعد تفشي كوفيد-19. وتظهر الإجابات أدناه أن نسبة الشركات المشاركة في الاستبيان التي اعتبرت نفسها مقيدة مالياً ارتفعت من 56% إلى 73% عقب تفشي جائحة كوفيد-19.

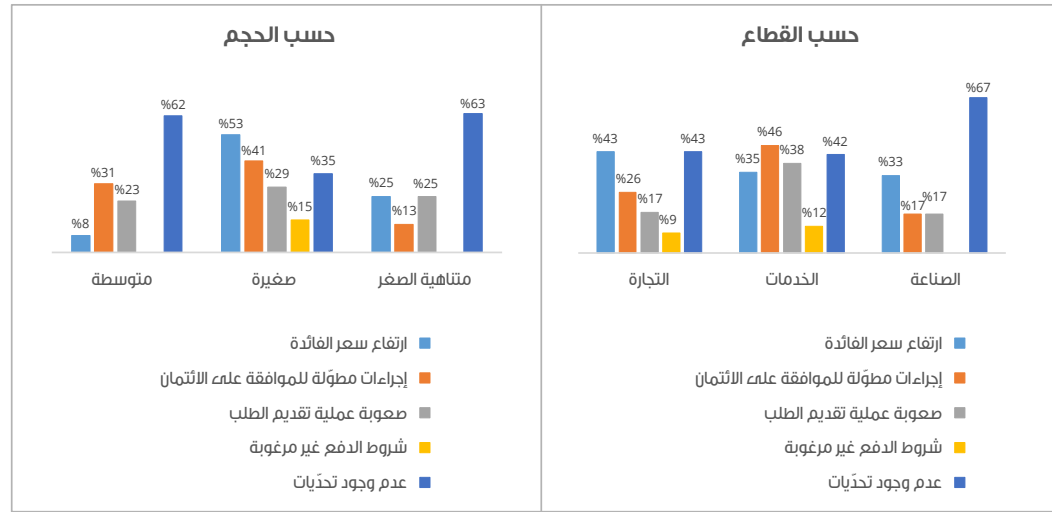


تصوّر المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المقيدة مالياً وتوقعاتهم بشأن توفر التمويل مستقبلاً



كانت التحديات الرئيسية للوصول للتمويل، حسبما أبلغ عنها المشاركون هي ارتفاع أسعار الفائدة، والإجراءات المطوّلة والصعوبة للموافقة على الائتمان.

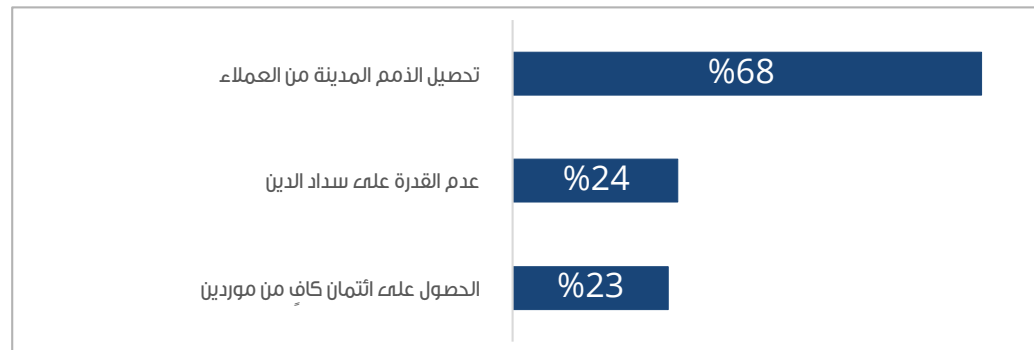
التحديات التي أبلغت عنها المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي قدمت طلبات للحصول على التمويل في سنة 2020



ب. يظلّ تحصيل الذمم المدينة أمراً مثيراً للقلق

اعتبر ما يزيد عن نصف الشركات التي أجابت على أسئلة الاستبيان أن عدم القدرة على تحصيل الذمم المدينة هو مصدر قلق رئيسي. فقد أجبرت التداعيات الاقتصادية للجائحة العديد من العملاء إما على طلب تمديد للمواقيت النهائية للسداد، أو الفشل تماماً في سداد قروضهم.

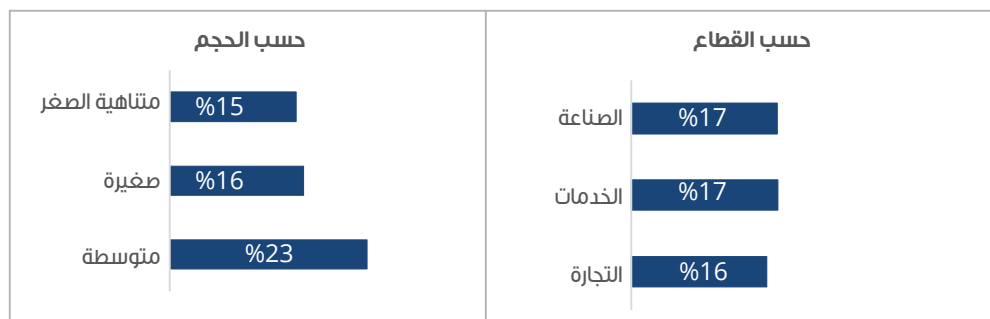
الأمر الرئيسي المثير للقلق التي أبلغت عنها المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال كوفيد-19



ج. ورغم ذلك، أجمعت العديد من الشركات التي واجهت تحديات عن تقديم طلبات ائتمان

على الرغم من قيود التمويل المتزايدة، أبلغ 17% فقط من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أنهم قد تقدموا بطلبات للحصول على ائتمان في سنة 2020. وقد يُعزى السبب في انخفاض معدل تقديم الطلبات إما إلى تجنب الشركات المخاطرة في بيئة تشهد تزايداً في حالات التخلف عن السداد، أو أنها تعتقد أن طلبها للحصول على الائتمان سوف يتم رفضه.

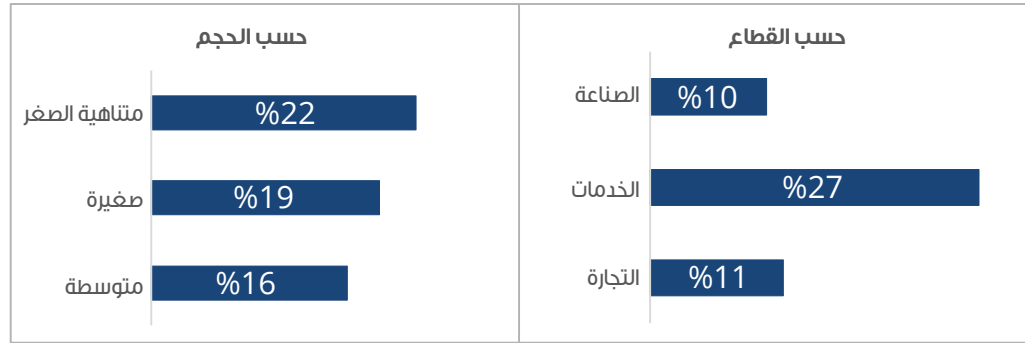
النسبة المئوية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي أبلغت عن تحديات في الحصول على تمويل



د. محدودية عدد المنشآت المشاركة في الاستبيان التي أبلغت عن تشدد في معايير الإقراض

عادةً ما يكون الهبوط الاقتصادي مدعاةً لنشوء توقعات بتشديد معايير الإقراض المصرفي. وقد أكد حدوث ذلك تقارير توجّهات الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2020، التي ينشرها المصرف المركزي⁴، إلا أن نتائج استبيان أوضاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أظهر أن 19% فقط من المجيبين علموا أسئلة الاستبيان قد عانوا من تشديد في معايير الإقراض المصرفي خلال السنة، وهي تقريباً نسبة الشركات التي تقدّمت للحصول على الائتمان (17%).

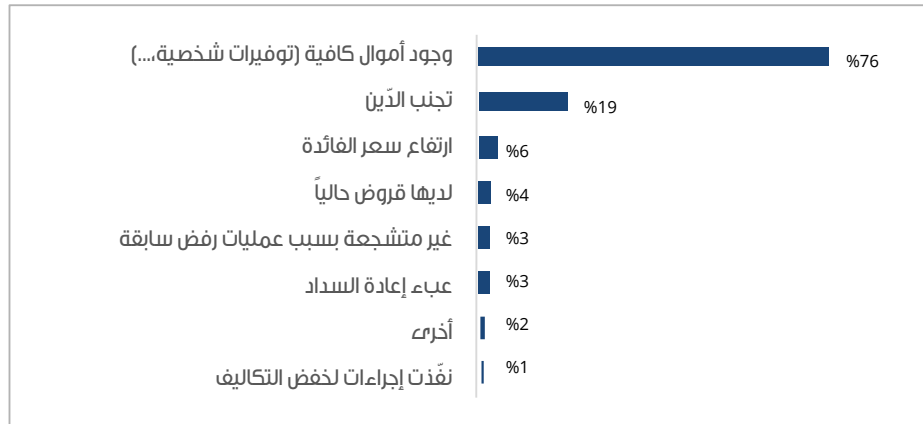
الاعتقاد بوجود تشدد في معايير الإقراض المصرفي



هـ. أسباب عدم تقديم طلبات للحصول على الائتمان

أفادت معظم الـ 83% من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لم تقدم طلبات للحصول على ائتمان في سنة 2020 إما بأن لديها أموال كافية، أو أنها تتجنب الدين.

الأسباب الرئيسية لعدم تقديم طلبات تمويل خارجي



الفصل 4:

تأثير الجائحة على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سنة 2020

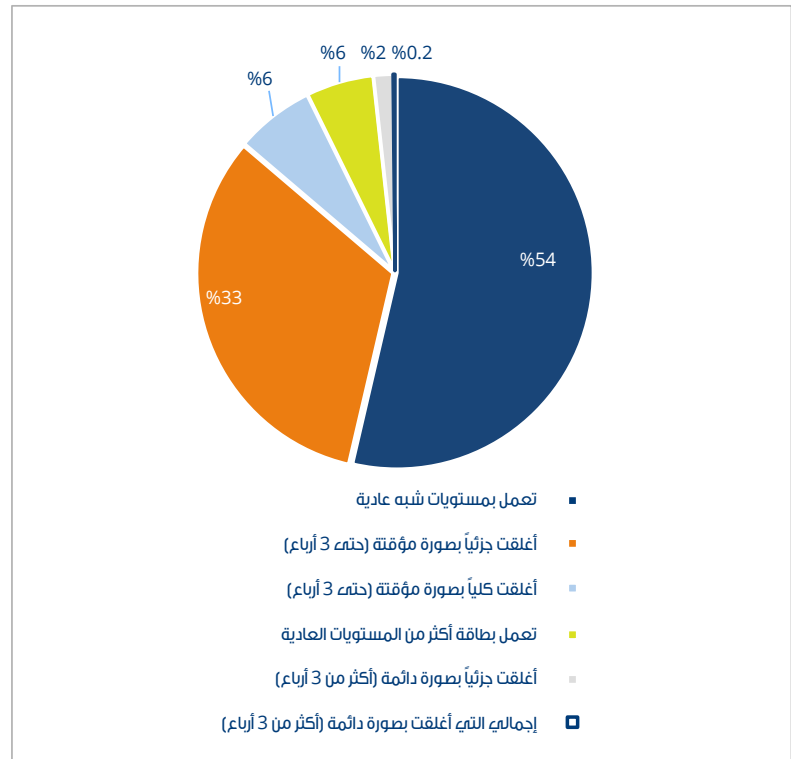
أ. التأثير على أنشطة الأعمال

أفاد أكثر من 54% من المشاركين في الاستبيان أن أعمالهم كانت تجري بمستويات شبه عادية أثناء الجائحة، ولم تغلق بصورة دائمة (نسبة ضئيلة فقط من المجيبين على أسئلة الاستبيان، لم تتجاوز 0.2% أغلقوا أبوابهم). ومع ذلك، لا يمكن التغلّب من تأثير الجائحة على قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فقد أبلغ 47% من المشاركين في الاستبيان عن تأثيرات سلبية على أنشطة الأعمال، أسهمت في تخفيفها برامج الدعم التي أطلقها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة) وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بمفهومها الواسع (الاتحادية والمحلية).

وقد أظهرت النتائج أن المنشآت متوسطة الحجم كانت قادرة بشكل أفضل على تجاوز تداعيات الأزمة، مقارنة بالمنشآت متناهية الصغر والصغيرة. وحسب القطاعات، عملت 69% من المنشآت بقطاعها العادية في قطاع الصناعة، مقارنة بـ 52% في قطاع الخدمات، و53% في قطاع التجارة.



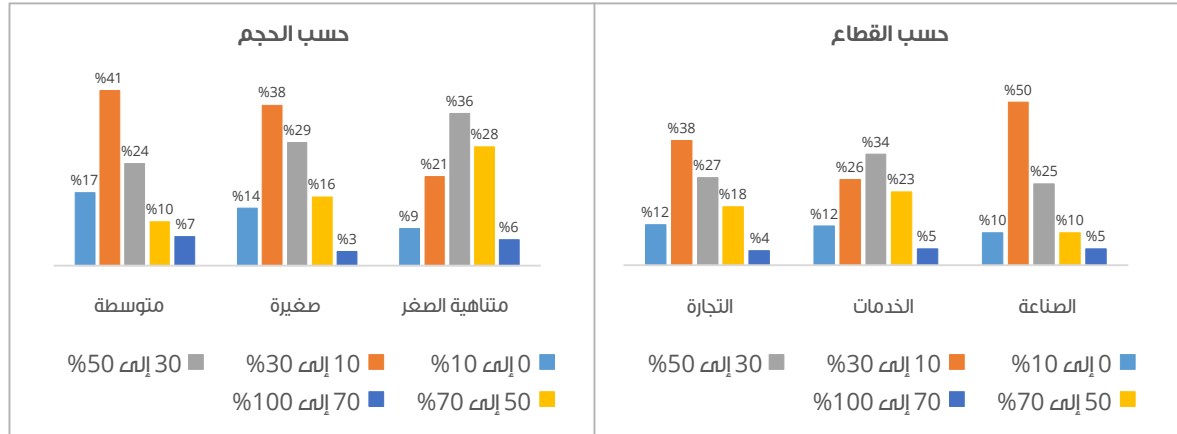
مستوى نشاط الأعمال كما أبلغت عنه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة



ب. التأثير على الإيرادات

مع انخفاض النشاط الاقتصادي وبطء الانتعاش الذي تلاه، أفاد 46% من المشاركين في الاستبيان بانخفاض في الإيرادات، وبخاصة المنشآت متناهية الصغر (50%)، والمنشآت العاملة في قطاع الخدمات (54%). وقد كانت الخسائر التقديرية مرتفعة بوجه خاص، إذ سجل 66% من المشاركين انخفاضاً في الإيرادات بنسبة تتجاوز 30%، مقارنةً بالمستويات التي كانت سائدة قبل الجائحة.

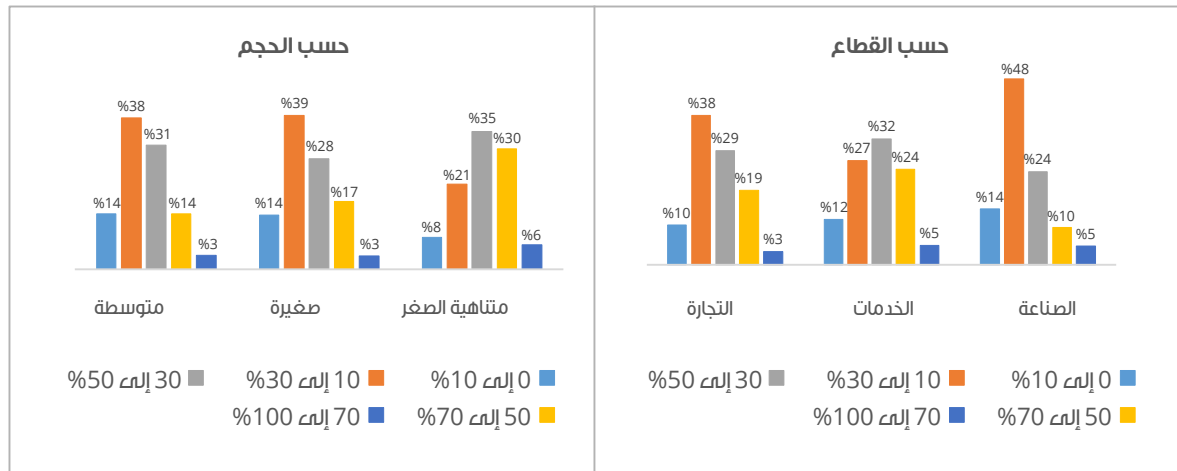
انخفاض الإيرادات الذي أبلغت عنه المنشآت المشاركة في الاستبيان



ج. التأثير على الأرباح

أفاد 46% من المشاركين في الاستبيان بانخفاض في صافي الأرباح، خاصة بالنسبة للمنشآت والمشاريع متناهية الصغر ذات الصلة بالخدمات. بينما أفاد ما يعادل 32% من المشاركين بأن الجائحة لم تؤثر سلباً على هوامش أرباحها.

انخفاض صافي الأرباح الذي أبلغت عنه المنشآت المشاركة في الاستبيان



د. التأثير على الاستثمار

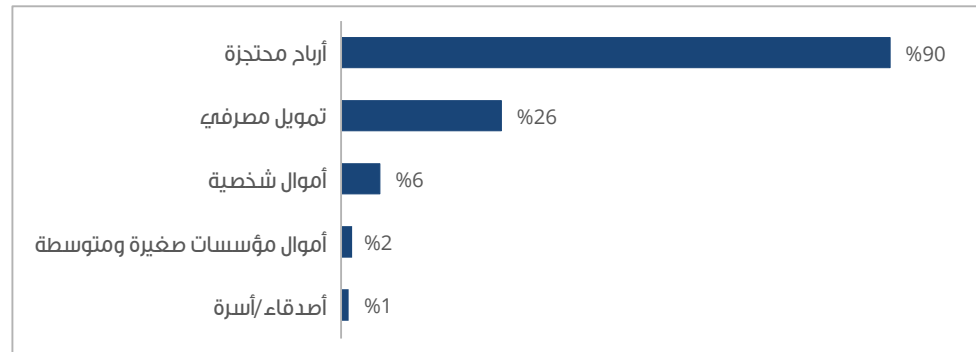
في ظل أوضاع تسودها إجراءات الإغلاق، وتراجع الإيرادات، وانخفاض الأرباح، تمكن 28% فقط من المشاركين في الاستبيان من الاستثمار في أعمالهم في سنة 2020. وقد تأثرت المنشآت الأصغر حجماً بشكل غير متكافئ (أفاد 19% فقط بأنهم قد استثمروا خلال السنة، مقارنة بـ 39% للشركات متوسطة الحجم). أما من المنظور القطاعي، فقد كانت المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعة هي الأكثر استثماراً (35% من الشركات)، مقارنة بـ 27% للشركات التي تعمل في قطاعي الخدمات والتجارة.

النسبة المئوية للشركات التي أجرت استثمارات رأسمالية في 2020



تم تمويل معظم الاستثمارات التي أجريت في سنة 2020، إما من الأرباح المحتجزة أو من خلال الائتمان المصرفي.

تمويل الاستثمارات الرأسمالية التي أجريت سنة 2020، حسبما أبلغ عنه المشاركون في الاستبيان



الفصل 5:

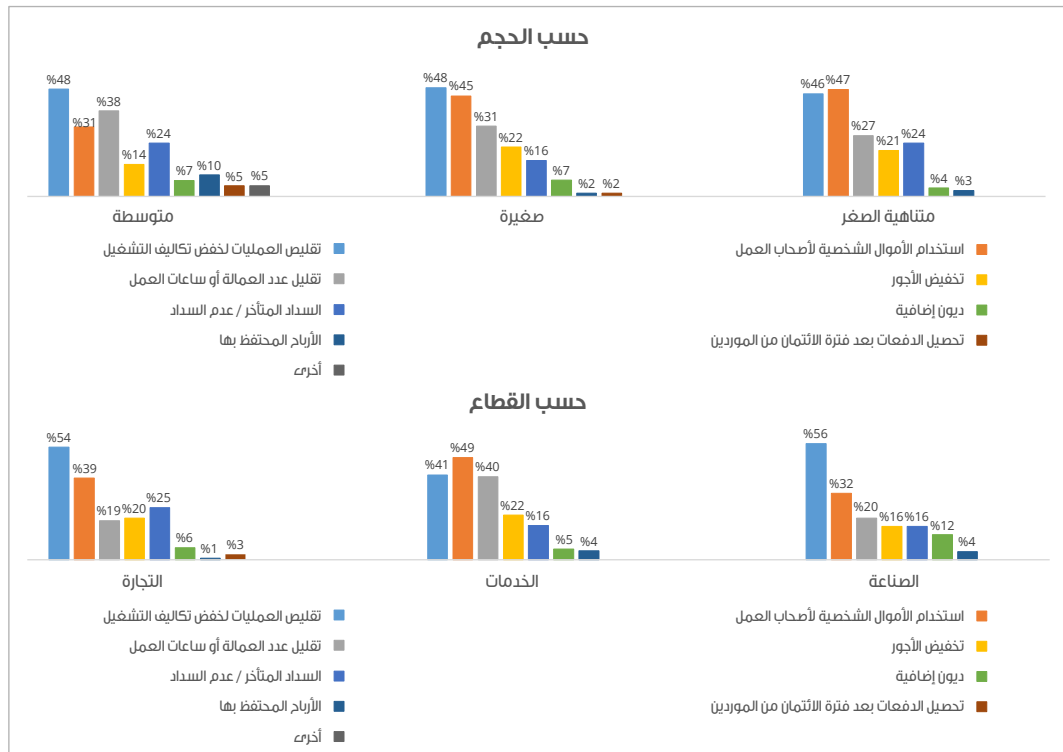
معالجة التحديات المتصورة

أ. تقليص العمليات وخفض التكاليف

قامت ما يقرب من نصف الشركات بتقليص حجم عملياتها لمواجهة التحديات المالية التي نتجت عن الجائحة، حيث استخدمت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسائل مختلفة لإدارة التدفقات النقدية خلال هذه الفترة، بما في ذلك، استخدام الأموال الشخصية (44%) وتخفيض عدد الموظفين أو ساعات العمل (30%)⁵.



الإجراءات المتخذة لمواجهة تحديات الجائحة



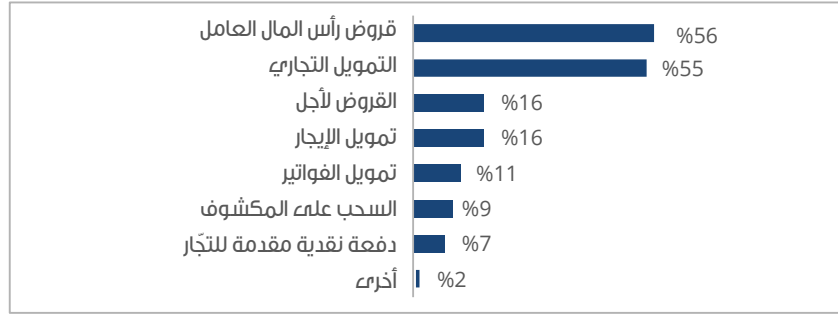
5. الجدير بالذكر أن القرار الوزاري رقم 279 لسنة 2020 الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتوطين ويسري العمل به من تاريخ 26 مارس 2020، أجاز لشركات القطاع الخاص إعادة هيكلة عقود الموظفين من أجل خفض التكاليف، وتستند المبادرة إلى قرارات بشأن تخفيض عدد الموظفين وإعادة الهيكلة والعمل عن بعد.

ومن حيث الحجم، فقد استخدمت نسبة أعلى نسبياً من الشركات متناهية الصغر والصغيرة (47% و45% على التوالي) الأموال الشخصية لأصحاب العمل لتتمكن من البقاء في ظل الجائحة، مقارنة بما نسبته 31% من الشركات متوسطة الحجم.

ب. الحصول على التمويل من البنوك والمصادر الأخرى

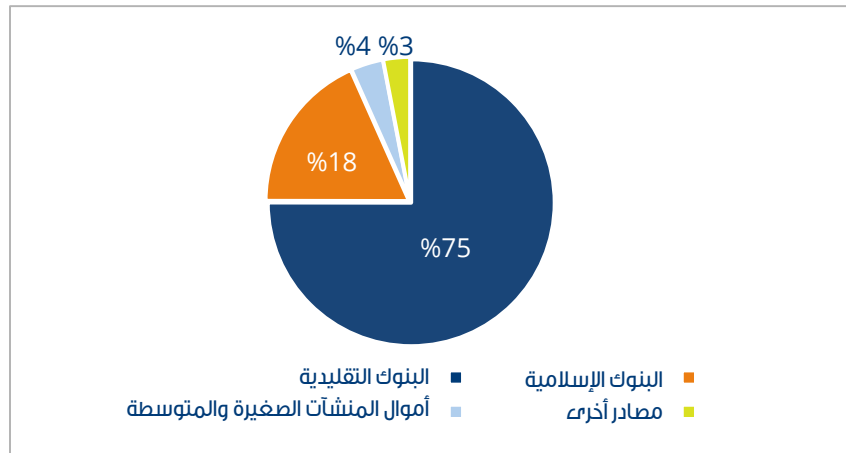
تقدّم 17% فقط من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بطلب للحصول على الائتمان المصرفي في عام 2020، واستطاع 9% فقط الحصول على التمويل اللازم، أي حوالي نصف المتقدمين. وتظهر نتائج الاستبيان أن حصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي كان بالغ الصعوبة وذلك لعدة أسباب، من ضمنها عدم كفاية السيولة والقيود على التدفق النقدي وعدم توفر الضمانات.

نوع التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2020



وكانت نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي حصلت على التمويل من بنوك تقليدية أكبر من التي حصلت على التمويل من بنوك إسلامية، بينما كان لصناديق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصادر الأخرى (مثل العائلة والأصدقاء) دور محدود. وعلى العكس من ذلك، قبلت 70% من المنشآت المتوسطة تمويلاً من بنك إسلامي، مقارنةً بنسبة 35% للشركات الصغيرة. وعلى مستوى القطاع، فإن المنشآت العاملة في مجال الصناعة كانت أكثر تفضيلاً للبنك الإسلامي، تليها المنشآت العاملة في التجارة والخدمات.

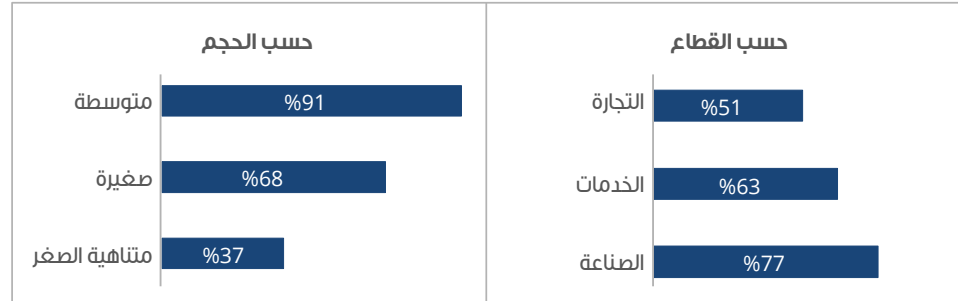
مصادر تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2020



ج. استخدام المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي للتسويق والاتصال

أصبح استخدام المواقع الإلكترونية للتسويق والاتصال أمراً شائعاً في ظل الجائحة، وقد شمل ذلك الشركات الصغيرة. كذلك، فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كان أكثر انتشاراً ربما بسبب فعاليتها من حيث التكلفة، مما يتيح التواصل مع العديد من العملاء.

استخدام المواقع الإلكترونية للتسويق والاتصال



استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتسويق والاتصال



الفصل 6:

الاستخدام المحدود لسجلات الائتمان وتأمين الصادرات

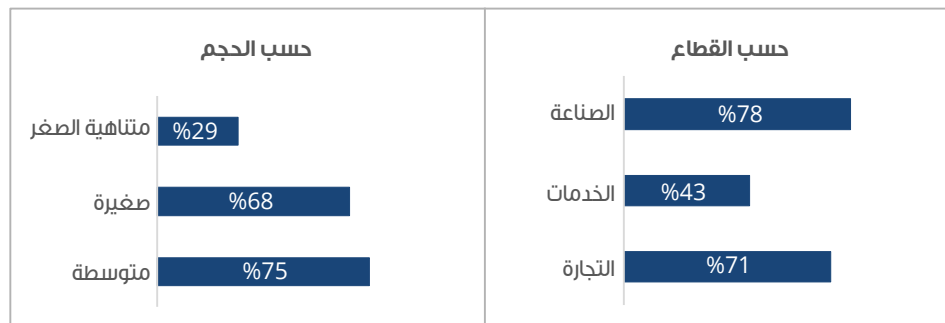
أ. عدم قيام جميع الشركات بتقديم التصنيفات الائتمانية من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية

تتطلب أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن تستخدم البنوك التصنيف الائتماني من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية عند تقييم طلبات الحصول على قروض من الشركات، نظراً لأهميتها في تحديد مخاطر التخلف عن السداد المحتملة. وبالتالي، يكون المقرضون في وضع أفضل لتقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المقترضة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات إقراض أفضل.

ومع ذلك، لم يحصل جميع المشاركين في الاستبيان على تصنيف ائتماني من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وعلى الأخص المنشآت الصغيرة، فقد لا يكون للشركات الجديدة تاريخ ائتماني طويل بالقدر الكافي، أو قد لا يكون لدى المنشآت متناهية الصغر علم أن لديهم تصنيف ائتماني.



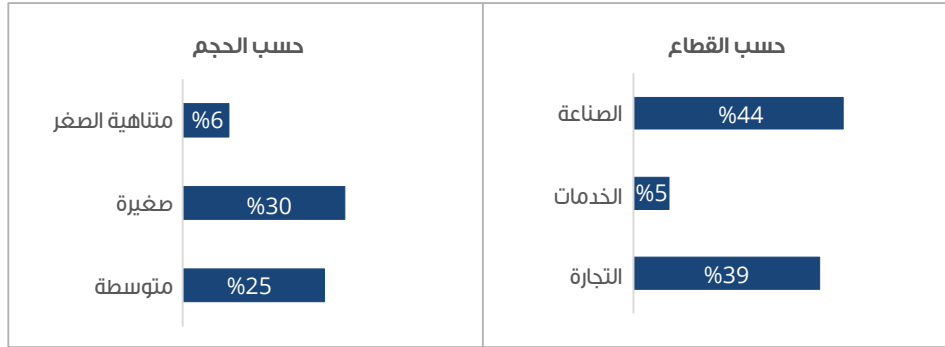
نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي أجابت بأن لديها تصنيف ائتماني من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية



ب. التسجيل في سجل الإمارات للضمانات المنقولة

تسمح شركة الإمارات لتسجيل الأصول المنقولة والمرهونة بمصرف الإمارات للتنمية بتسجيل الحصة في أصول منقولة محددة تُستخدم كضمانات للمعاملات المضمونة⁶. وعلى الرغم من أن توفر سجلات الأصول المنقولة (مثل المعدات والمركبات) يجعل هذه الأصول مقبولة بسهولة كضمانات لدم البنوك، إلا أن 21% فقط من المشاركين في الاستبيان هم من المسجلين، وقد كان للشركات الصغيرة الحصة الأكبر (30% من الشركات الصغيرة تم إدراجها). وتوجد نسبة أعلى في السجل من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعة مقارنة بالمنشآت العاملة في مجال التجارة والخدمات.

نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سجل شركة الإمارات لتسجيل الأصول المنقولة والمرهونة

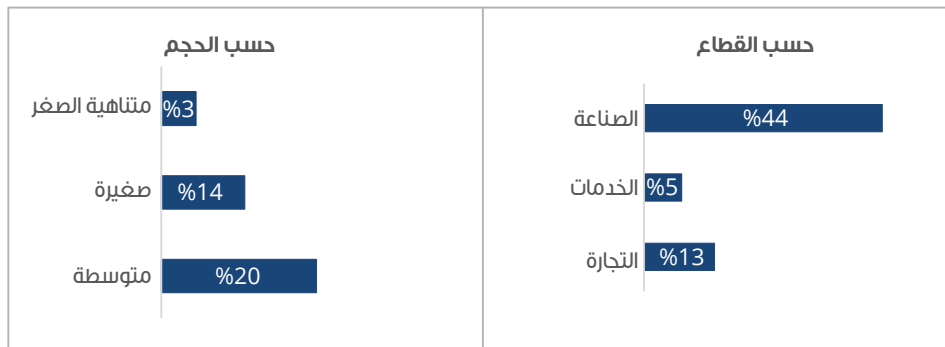


ج. لا يزال الائتمان الصادر محدوداً على الرغم من تزايد المخاطر

قامت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بتأسيس شركة الاتحاد للائتمان الصادر في عام 2017 لدعم حركة الصادرات وإعادة التصدير، فضلاً عن الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات الإماراتية. وتشمل منتجاتها تأمين الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، مثل إعسار/ إفلاس المشتري والتخلف عن السداد ورفض تسليم البضائع وتأخر تحويل العملات الأجنبية، وحظر الاستيراد أو إلغاء تراخيص الاستيراد وتأجيل الدفع وما إلى ذلك.

وقد حصلت 11% فقط من الشركات التي شملها الاستبيان على منتج تأميني من الاتحاد للائتمان الصادر، منها 14% شركات صغيرة الحجم و20% شركات متوسطة الحجم. ومن بين تلك الشركات، أفادت الغالبية عن تحسن الائتمان المصرفي و/أو انخفاض تكاليف الاقتراض.

استخدام الاتحاد للائتمان الصادر



6. يسمح القانون لكل من الشركات والبنوك بالتسجيل. ولكن على أرض الواقع، تقوم البنوك في الغالب بتسجيل حقوقها على الأصول المنقولة كضمان.

الفصل 7:

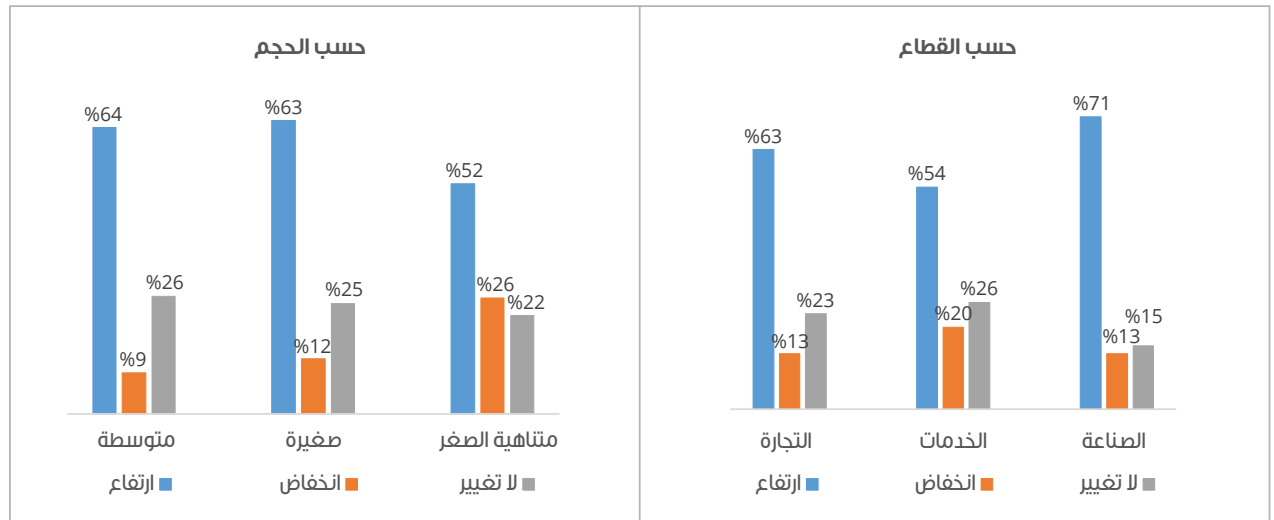
توقعات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لسنة 2021 وما بعدها

أ. التحسن المتوقع في المبيعات

أفاد 60% من المشاركين في الاستبيان بزيادة متوقعة في المبيعات، بينما توقع 17% فقط انخفاض المبيعات.



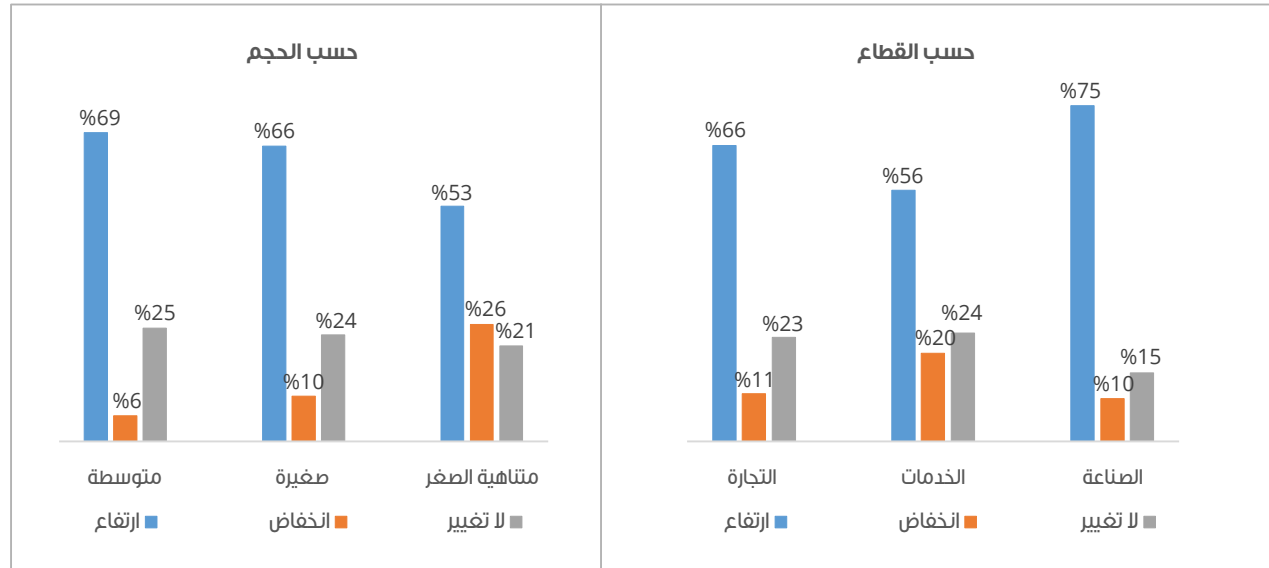
المبيعات المتوقعة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2021



ب. التحسن المتوقع في الأرباح

أدت أزمة كوفيد-19 إلى أن تصبح الأعمال أكثر صموداً ومرونةً للتكيف مع التحديات الجديدة. وينعكس هذا في التوقعات العامة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشأن أداء أرباحها الصافية في عام 2021، حيث يتوقع أكثر من 62% من المشاركين في الاستبيان زيادة صافي أرباحهم في عام 2021 مقارنة بعام 2020، في حين تتوقع 23% من الشركات أن تظل الأرباح كما هي وتتوقع 15% تراجعاً في الأرباح.

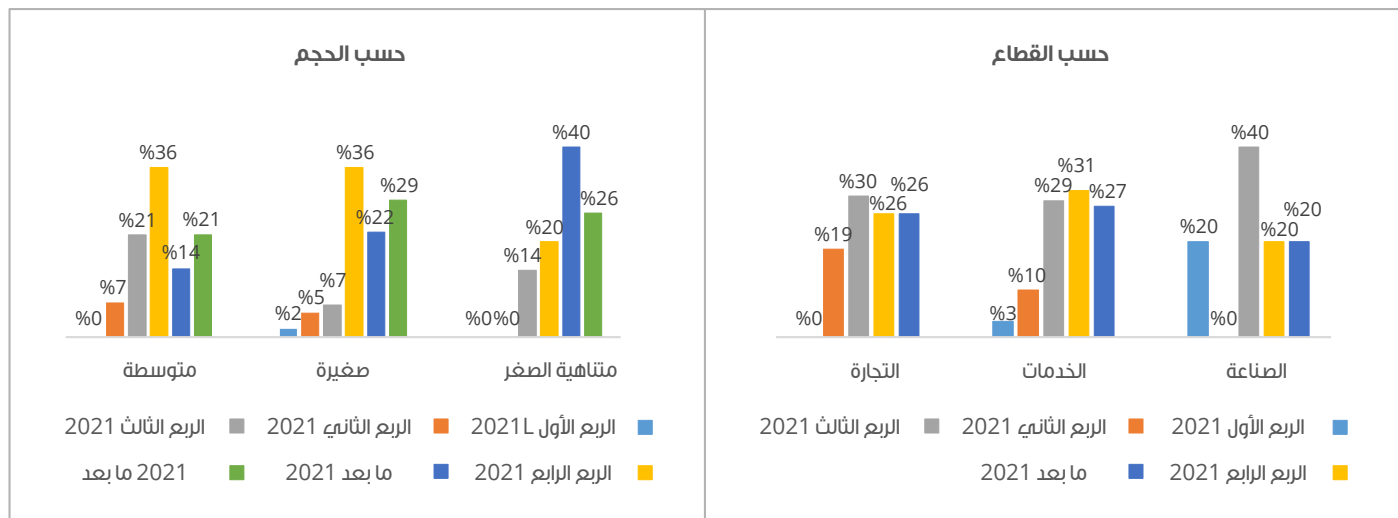
الأرباح المتوقعة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2021



ج. توقع تعافي الائتمان في الربع الثالث أو بعده

يتوقع حوالي ثلثي المشاركين في الاستبيان أن يتعافى الائتمان في الربع الثالث من عام 2021 أو بعد ذلك.

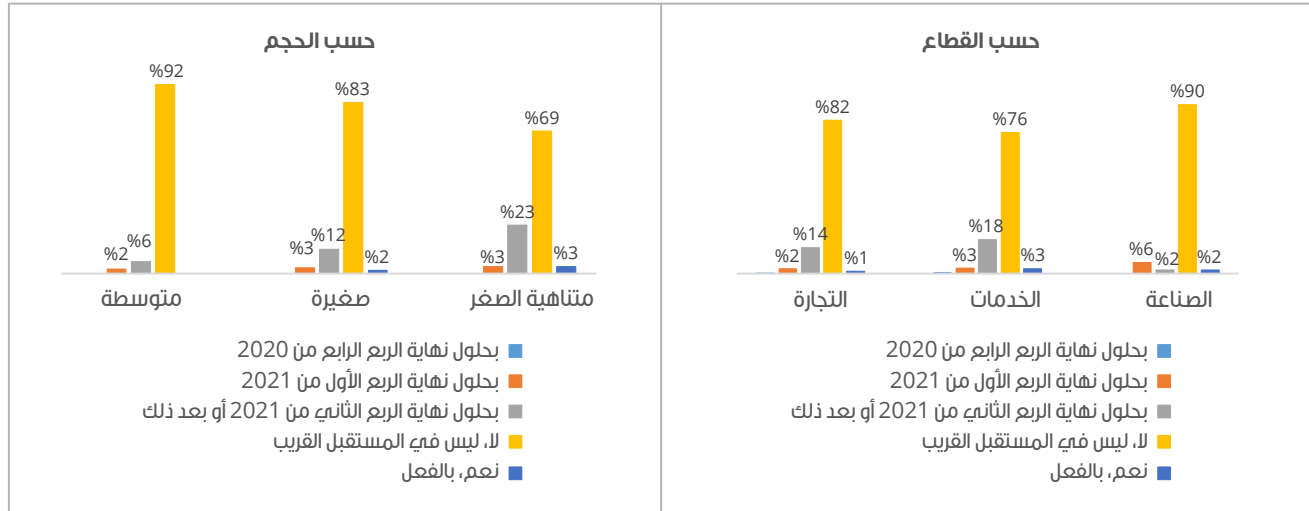
الإطار الزمني لتعافي الائتمان



د. عدم وجود مخاطر لنقص السيولة نتيجةً لمخاطر كوفيد-19

لا تتوقع غالبية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (79%) حدوث نقص في السيولة بسبب كوفيد-19 في المستقبل القريب، وغالباً ما يرجع ذلك إلى المميزات الممنوحة ضمن تسهيلات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الصادرة عن المصرف المركزي، ومن بينها تأجيلات سداد الأقساط، والتي تم تمديدتها لأول مرة حتى نهاية يونيو 2021 ثم إلى نهاية العام⁷. ومع ذلك، فإن المخاطر أكبر بالنسبة للمنشآت والشركات المتناهية الصغر في قطاع الخدمات.

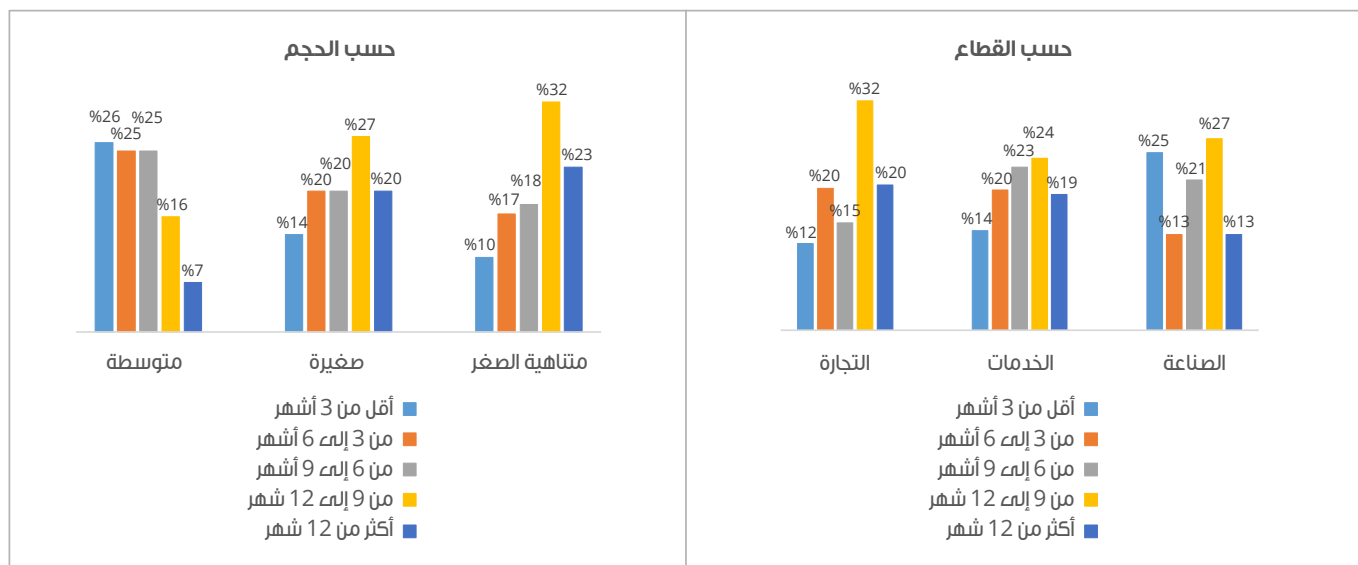
نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي توقعت نقصاً في السيولة



ه. توقع أن يستغرق انتعاش الوظائف بعض الوقت

تتوقع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أن يستغرق انتعاش الوظائف بعض الوقت – أكثر من تسعة أشهر لـ 47% من المشاركين في الاستبيان وأكثر من عام لـ 19% من المشاركين – وذلك في أعقاب تقليل عدد الموظفين وزيادة في وقت الوصول إلى «الوضع الطبيعي الجديد»، والذي قد لا يصل أبداً إلى مستويات ما قبل الجائحة. وقد كانت الشركات متناهية الصغر هي الأكثر تشاؤماً، حيث أشار 73% إلى أن الوظائف ستنتعش ولكن فقط بعد تسعة أشهر.

الوقت المتوقع لانتعاش الوظائف



الفصل 8:

جانب العرض: استبيان البنوك

لمحة عامة

تم توزيع الاستبيان على البنوك التجارية وصناديق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومصرف الإمارات للتنمية من أجل الحصول على معلومات حول معايير الإقراض الخاصة بهم للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكيف تغيرت محفظة قروضهم في عام 2020. بالإضافة إلى آرائهم حول التحديات الصعبة التي واجهتها الشركات المقترضة أثناء الجائحة. وتتكون نتائج الاستبيان من المعلومات التي تم الحصول عليها من سبعة بنوك مشاركة خلال شهر مارس 2021.

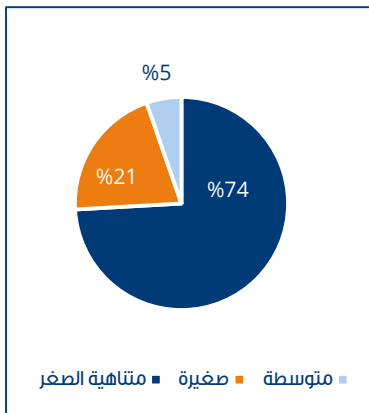


أ. وجود أعداد كبيرة من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة

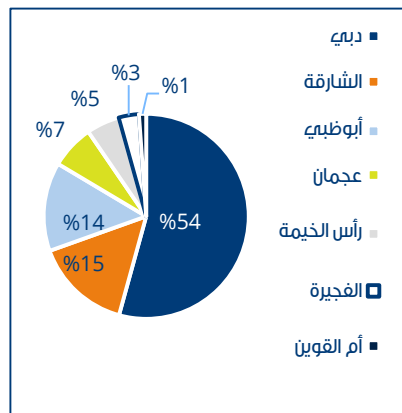
وفقاً للبنوك المشاركة في الاستبيان، فإن عملاءهم من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، وبشكل رئيسي من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، وذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسة الفردية والتي هي أكثر أنواع الملكية شيوعاً.

عملاء البنوك من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

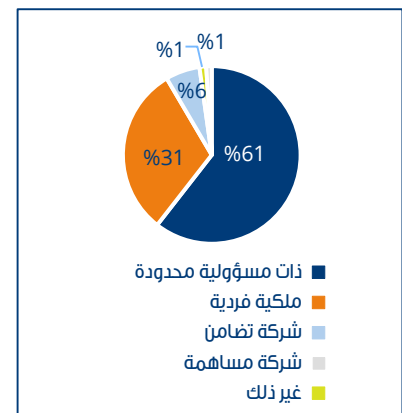
حجم المنشأة



الموقع



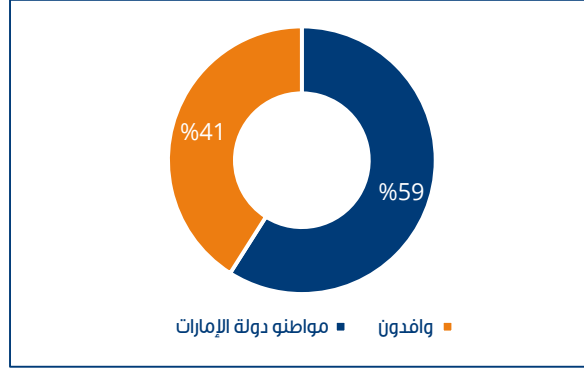
نوع الملكية



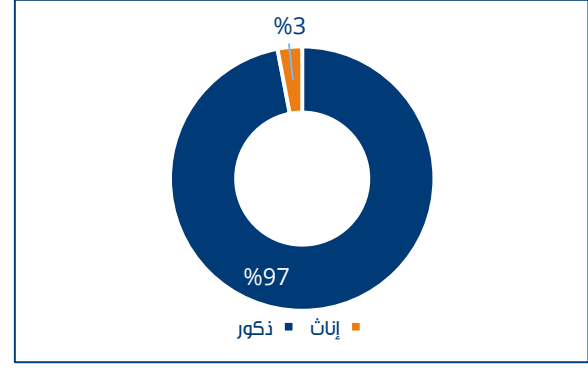
ب. يشكل مواطنو دولة الامارات العربية المتحدة الأغلبية، بينما تظل ملكية الإنث منخفضة

حتىه يونيو من عام 2021، كان لابد أن يكون للمواطن الإماراتي حصة الأغلبية في أي شركة داخل أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، لذلك ليس من المستغرب أن تكون 59% من المنشآت في العينة مملوكة لإماراتيين، بينما لا تزال ملكية الإنث محدودة بنسبة 3%.

العملاء من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب الجنسية



العملاء من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب الجنس

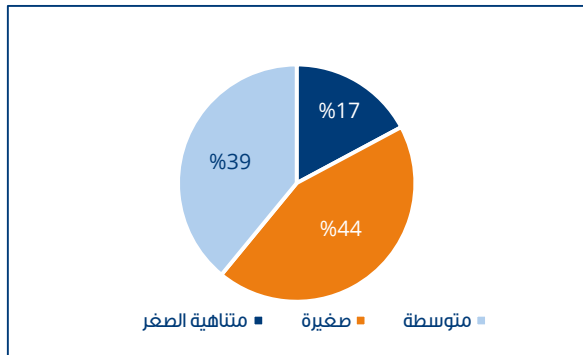


ج. تركيز محفظة القروض المصرفية على الأعمال الصغيرة

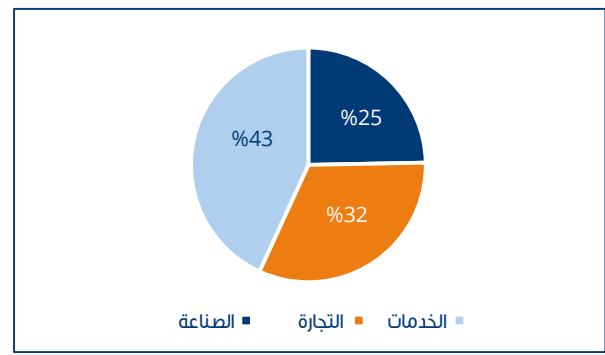
بلغت محفظة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لدى البنوك ما قدره 22.7 مليار درهم في عام 2020، وقد كانت للأعمال الصغيرة الحصة الأكبر، بينما بلغت نسبة إجمالي القروض الممنوحة للشركات العاملة في مجال التجارة والخدمات 57%.

محافظ قروض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

حسب حجم المنشأة



حسب القطاع



د. ملائمة متطلبات «اعرف عميلك»، بينما لا تزال الحسابات المدققة تمثل تحدياً

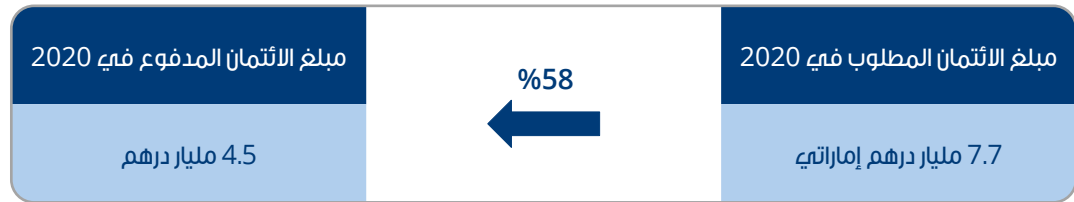
أبدت البنوك المشاركة في الاستبيان إجابة إزاء متطلبات «اعرف عميلك» للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث أعتبرها 57% ملائمة بينما يجدها البقية 43% سهلة التنفيذ.

وكانت لدى نسبة 55% فقط من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسابات مالية مدققة. وأفاد 71% من البنوك التي شملها الاستبيان أن البيانات المالية المدققة سهلت من إقراضها للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأكد 57% من المشاركين في الاستبيان أن الحسابات المدققة مكنتهم من خفض تكاليف الاقتراض.

هـ. التأثير الشديد للجائحة على المبيعات والأرباح

أفادت البنوك المشاركة في الاستبيان أن الجائحة قد أثرت بشكل أكبر على الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة مع عمليات الإغلاق المتكررة واضطرابات التدفق النقدي مما أدى إلى انخفاض كبير في المبيعات والأرباح.

و. طلبات الائتمان والمدفوعات



أفاد المشاركون في الاستبيان أن الجدارة الائتمانية للمنشأة متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة يعتمد على ثلاثة معايير: (1) توقعات النمو من حيث المبيعات والأرباح و(2) التاريخ الائتماني ومستويات الدين و(3) مراجعة الحسابات المالية المدققة لتقييم الجدارة الائتمانية.

عوامل تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قبل الموافقة على منح القروض



ز. الضمانات

كانت نسبة 77% من القروض المدفوعة تحمل ضمانات غير الشيكات: 41% من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حصلت على تمويل مقابل الأصول (الودائع المصرفية، حسابات مدينة، إلخ) و14% قدمت أرضاً كضمان، بينما 20% من الائتمان كان مضموناً بأصول ثابتة أخرى، (مثل المنشآت والمباني).

ح. استخدام السجلات وائتمان الصادات

حصل 75% من المقترضين على تصنيف ائتماني من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية. ووفقاً لمتطلبات المصرف المركزي، حيث تطلب البنوك هذا التصنيف من جميع المتقدمين للحصول على القرض، لذلك فإن النسبة المتبقية والتي تمثل 25% ليس لديها تصنيف وهي إما شركات جديدة أو شركات ذات ملكية أجنبية حصلت على تمويل خارجي سابقاً.

وقد أفادت جميع البنوك أن الحصول على تصنيف ائتماني من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية يحسّن من إمكانية حصول الشركة على الائتمان، كما مكّن بعض البنوك من تقديم شروط إقراض مفضلة.

علاوة على ذلك، قام 95% من عملاء البنوك بتسجيل أصولهم في سجل الضمانات المنقولة واستفادت نسبة 10% فقط من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الاتحاد لائتمان الصادات، مما سهّل حصولها على الائتمان المصرفي.

ط. العقوبات المقيدة للائتمان

زادت العقوبات التي تقيد الحصول على الائتمان في عام 2020 حيث شددت البنوك من معاييرها للإقراض. وتشمل هذه العقوبات عدم وجود إطار رقابي مخصص لإقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة رغم أن إصدار المصرف المركزي «المشاريع والمنشآت الصغيرة إلى متوسط الحجم – نظام سلوك السوق» في 26 يناير 2021⁸ ينبغي أن يحل هذه المشكلة في المستقبل.

أهم 5 عقبات تقيد تقديم الائتمان للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة



ج. حلول التكنولوجيا المالية

تُقدم جميع البنوك التي شملها الاستبيان حلول التكنولوجيا المالية لعملائها من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويشمل ذلك: المنتجات الرقمية على شكل خطوط ائتمانية وضمانات، وأدوات رقمية للتحليل والتخطيط المالي وخدمات التحوط ضد المخاطر.

وذكرت البنوك أن حلول الدفع الرقمية والمنتجات الرقمية (ضمانات ائتمانية وخطوط ائتمانية وإدارة الفواتير والكمبيالات) كانت أهم خدمات التكنولوجيا المالية التي من شأنها تسهيل شروط الائتمان.

ك. استفادة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خطة دعم المصرف المركزي

أجابت البنوك التي شملها الاستبيان أن 7751 من عملائها من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استفادوا من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة المعززة في عام 2020، بدعم يُقدر بـ 2.3 مليار درهم⁹. وتمثل الدعم المُقدم في تأجيل أقساط القروض وإعادة هيكلة تسهيلات رأس المال العامل وتخفيض الفائدة على القروض الجديدة وتقليل متطلبات الحد الأدنى من الرصيد لفتح حساب لمنشأة جديدة.

9. مقارنةً بما مجموعه 10,000 شركة بالنسبة للبنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة ككل.

ملحق: عينة عن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لسنة 2020

أ. عينة كبيرة عن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تمثل المشهد الحالي في دولة الإمارات

يستند استبيان المصرف المركزي إلى التعريف الرسمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بدولة الإمارات، والذي يعتمد على كل من عدد الموظفين وحجم أعمال الشركة كما هو موضح أدناه.

الحجم	الخدمات	الصناعة	التجارة
عدد الموظفين	إجمالي الإيرادات (بالدرهم)	إجمالي الإيرادات (بالدرهم)	إجمالي الإيرادات (بالدرهم)
متناهية الصغر	أقل من 5	أقل من 2 مليون	أقل من 3 مليون
صغيرة	5-20	2-10 مليون	3-5 مليون
متوسطة	20-51	10-250 مليون	5-250 مليون

المصدر: مجلس الإمارات للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بوزارة الاقتصاد

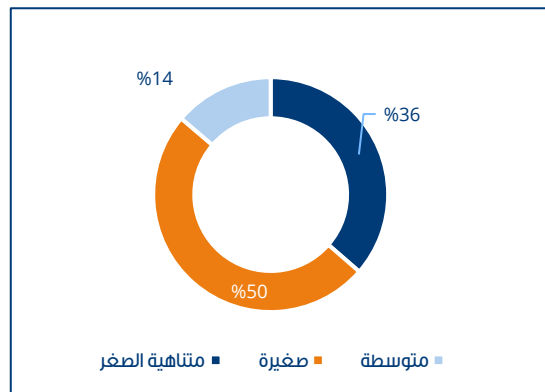
تكوّنت عينة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستبيان في عام 2020 من 632 شركة، منها 239 شركة شاركت أيضاً في استبيان عام 2019. والعديد من الشركات المشاركة في استبيان 2019 لم تشارك في 2020، إما بسبب إغلاقها أو لعدم رغبتها في المشاركة في استبيان هذا العام. وقد شمل الاستبيان 393 شركة جديدة لزيادة حجم العينة والحفاظ على طبيعتها التمثيلية.

ب. الحجم والنشاط

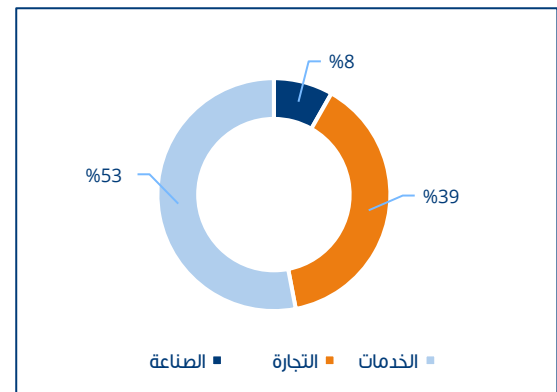
هيمنت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة (86% من الإجمالي) على العينة. وتعمل هذه الشركات في الغالب في التجارة والخدمات (39% و53% على التوالي)، مما يعكس مكانة الإمارات كمركز إقليمي للتجارة والأعمال.

توزيع الـ 632 شركة

التوزيع حسب الحجم

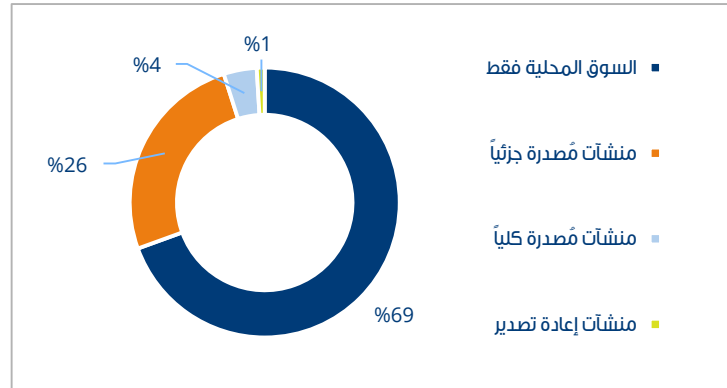


التوزيع حسب القطاع



على الرغم من أن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العينة مُوجّهة في الغالب إلى السوق المحلية، فإن 26% منها منشآت تقوم بالتصدير بشكل جزئي.

التوجه التجاري للشركات



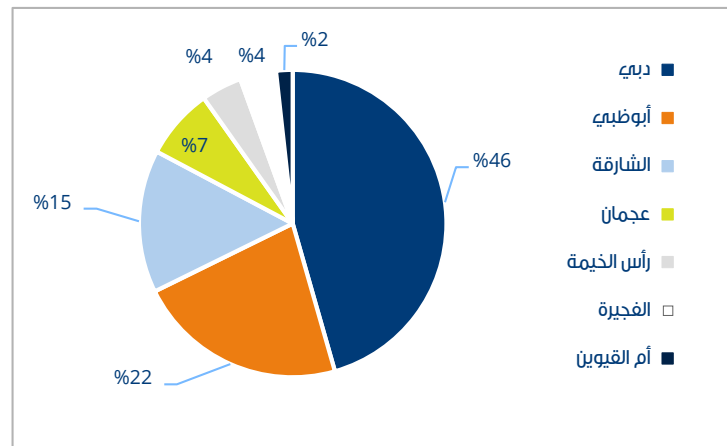
ج. شملت العينة أيضاً شركات في المناطق الحرة

تقع نسبة 11% من إجمالي عينة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الحرة لدولة الإمارات. وتستطيع هذه الشركات الاقتراض من البنوك داخل الدولة، فيمكن للشركات التي تقع في المنطقة الحرة والتي لديها إقامة سارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتمارس نشاط عملها لمدة ثلاث سنوات أن تتقدم بطلب للحصول على رهن عقاري مضمون بضمانات (مشتريات عقارية) أو قروض سيارات (باستخدام السيارة التي تم شراؤها كضمان) وما شابه ذلك.

وبالنسبة للبقية – 89% – فهي منشآت متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة مؤسسة داخل الدولة، وبشكل عام فهي أكثر تعرضاً للنظام البيئي المحلي، وبالتالي قد تكون مقيدة بشكل أكبر من الناحية المالية.

يظهر تقسيم العينة حسب الإمارة بأن دبي لها الحصة الأكبر تليها أبوظبي ثم الشارقة.

توزيع العينة حسب الإمارة (%)

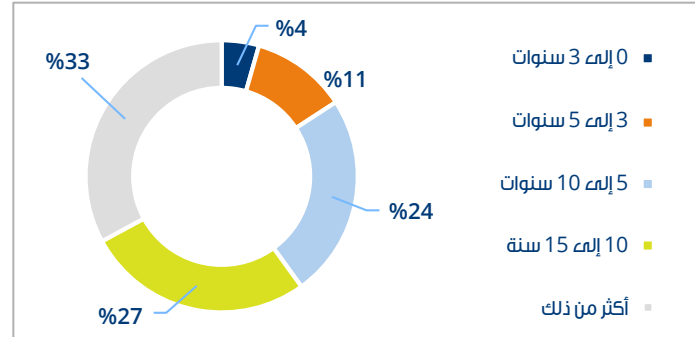


د. لمحة عن عينة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

1. عمر الشركات

إن نسبة 85% من العينة هي شركات لها مدة طويلة – تمارس أعمالها منذ أكثر من 5 سنوات. لذلك، فمن المتوقع امتلاكهم سجلات ائتمانية تعزز إمكانية حصولها على التمويل من البنوك والمصادر الأخرى.

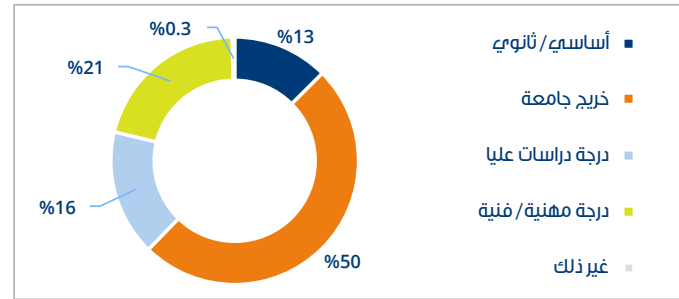
توزيع العينة حسب العمر



2. تتمتع غالبية أصحاب الشركات بمستوى جيد من التعليم

تظهر نتائج الاستبيان أن 87% من غالبية أصحاب الشركات المملوكة بشكل قانوني لديهم إما شهادة جامعية (66%) أو مهنية (21%).

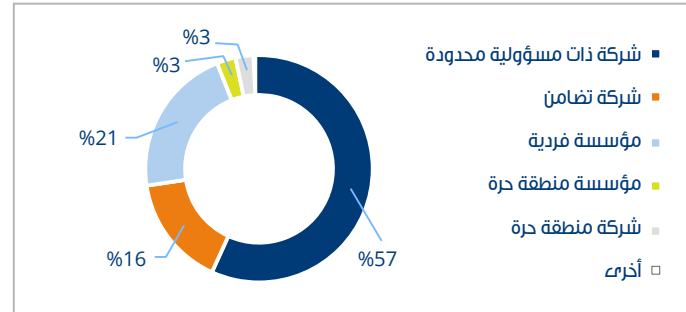
توزيع العينة حسب المستوى التعليمي لأصحاب الشركة (%)



3. الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي الشكل القانوني السائد

أكثر من نصف العينة هي شركات ذات مسؤولية محدودة، تليها مؤسسات الملكية الفردية.

الشكل القانوني للشركة



4. تمثيل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل جيد، لكن ملكية الإناث في العينة منخفضة

يمثل المواطنون الإماراتيون 36% من العينة، بينما تبلغ نسبة ملكية الإناث 4%. وهذه النسبة الأخيرة أقل من نسبة 10% وهي حصة الإناث في الأعمال الصغيرة التي أسستها نساء في دولة الإمارات، كما ورد في تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة¹⁰، وأقل من تمثيل الإناث في مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة (حوالي 15%).

10. الموقع الإلكتروني: <https://www.unwomen.org/>، هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

